

A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة



A/HRC/7/30
4 March 2008

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس حقوق الإنسان
الدورة السابعة
البند ٢ من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان،
وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

إتاحة إمكانية التداوي في سياق جوائح كفيروس نقص المناعة البشرية/
متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والسل والملاريا

تقرير الأمين العام*

* تأخر تقديم هذه الوثيقة لكي تتضمن أحدث المعلومات الممكنة.

(A) GE.08-11363 170408 170408

موجز

لا يحصل نحو مليارين من البشر على القدر الكافي من الأدوية المنقذة للحياة، أو لا يحصلون عليها البتة؛ ويعيش ٨٠ في المائة من هؤلاء في البلدان النامية حيث يحول عدم كفاية الإمدادات من الأدوية دون تمتعهم بالحق في أعلى مستوى ممكن من الصحة^(١).

وفي عام ٢٠٠٧، بلغ عدد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية ٣٣,٢ مليون شخص، من بينهم ٢,٥ مليون إصابة جديدة. ويموت يومياً ٧٠٠ ٥ شخص مصاب بمرض متلازمة نقص المناعة البشرية المكتسب (الإيدز)، وهو ما يرجع بصورة رئيسية إلى عدم حصولهم بشكل كاف على خدمات الوقاية من الفيروس ومعالجته^(٢). ومن مجموع العدد المقدر للوفيات الناجمة عن الإيدز كانت نسبة ٧٦ في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث ما زال مرض الإيدز هو السبب الرئيسي للوفاة. وفي عام ٢٠٠٦، أعاد اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بالإيدز تأكيد إعلان الالتزام المتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) لعام ٢٠٠١، كما أصدر إعلاناً سياسياً بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وهو الإعلان المرفق بقرار الجمعية العامة ٢٦٢/٦٠. وفي الإعلان سلمت الدول الأعضاء بأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) يشكل حالة طوارئ عالمية ويمثل واحداً من أكثر التحديات جسامة أمام تحقيق التنمية، ويقتضي تصدياً عالمياً استثنائياً وشاملاً، حسبما أقر بذلك في الأهداف الإنمائية للألفية.

وعلى الرغم من أن من الممكن الوقاية من مرض الملاريا ومعالجته، يتسبب المرض في وفاة أكثر من مليون شخص سنوياً في العالم. فالمقرر الخاص المعني بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية كثيراً ما أشار إلى الملاريا بوصفها مرضاً مُهملاً أو "مرضاً مرتبطاً بالفقر". وأشار اتحاد المنظمات غير الحكومية المعني بالملاريا إلى أنه "في حين أن المرض محكوم بدرجة كبيرة بالمناخ والإيكولوجيا، وليس بالفقر في حد ذاته، فإن ضحايا الملاريا هم الأشخاص الأكثر فقراً - أي أقل الأشخاص قدرة على الحصول على التدابير الوقائية والعلاج الطبي. فالإحساس بتأثير الملاريا لا يقاس بما يسببه المرض من معاناة وموت للبشر فحسب، بل كذلك بالتكاليف والأعباء الاقتصادية الكبيرة"^(٣).

(١) WHO Medicines Strategy: Countries at the Core, WHO, 2004, http://whqlibdoc.who.int/hq/2004/WHO_EDM_2004.5.pdf; WHO World Medicines Situation, WHO, 2004, http://www.searo.who.int/LinkFiles/Reports_World_Medicines_Situation.pdf; UNAIDS, 2006 Report on the Global AIDS Epidemic.

(٢) UNAIDS, 2007 AIDS Epidemic Update

(٣) *Neglected diseases: A human rights analysis*, Paul Hunt, WHO, 2007, and

www.malariaconsortium.org/data/files/human_rights_malaria_final.pdf

والسل هو أيضاً أحد الأمراض المهملة، وهو أحد الأسباب الرئيسية للوفاة في جميع أنحاء العالم، ولا سيما وسط الأشخاص الذين يعيشون في فقر. ويُقدر عدد حالات الإصابة الجديدة بالمرض في عام ٢٠٠٥ بنحو ٨,٨ ملايين حالة من بينها ٧,٤ ملايين حالة في آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وعلى وجه الإجمال، تلقت منظمة الصحة العالمية إخطاراً يفيد أن عدد المرضى المصابين بالسل بلغ ٢٦,٥ مليون مريض ما بين عامي ١٩٩٥ و٢٠٠٥. وبلغ مجموع من توفوا بسبب السل ١,٦ مليون شخص، من بينهم نحو ١٢ في المائة مصابون بفيروس نقص المناعة البشرية^(٤).

ويوجز هذا التقرير الإسهامات الواردة من الدول والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية بشأن الخطوات التي اتخذتها لتحسين إتاحة إمكانية التداوي في سياق الجوائح مثل فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والسل والملاريا. ويبرز التقرير أن عدد الأشخاص الذين يتلقون علاجاً لفيروس نقص المناعة البشرية والسل والملاريا قد زاد عبر السنين بفضل جهود الحكومات والمجتمع المدني والمناخين الدوليين والوكالات المتعددة الأطراف. وفي بعض البلدان، انخفضت نسبة انتشار هذه الأمراض بدرجة كبيرة، وأعيد النظر في الرسوم الجمركية والضرائب بغية تيسير الحصول على الأدوية، وأحرز تقدم في اتجاه حصول الكافة على الأدوية. بيد أن وجود عدد كبير من الناس الذين لا يزالون يعانون من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا، أو يصابون بها أو يموتون بسببها، يعني أن الأمر يتطلب المزيد من الجهود لضمان تحسين إمكانية الحصول على الأدوية، وبخاصة وسط الفئات الضعيفة.

وتؤكد المساهمات الواردة من أجل هذا التقرير حقيقة مفادها أن إمكانية الحصول على الدواء من حقوق الإنسان الأساسية. والحاجة إلى التغلب على الحواجز القانونية والتنظيمية والتجارية والحواجز الأخرى التي تعترض سبيل الحصول على الوقاية والعلاج والرعاية والدعم تُعتبر حاسمة الأهمية للتمتع بهذا الحق الإنساني. وفي هذا الصدد، أشير إلى قيمة كل من اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، وإعلان الدوحة الذي اعتمده المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠١، كأمر لا بد منه لتيسير إمكانية الحصول على الأدوية. وعلى الرغم من ذلك، فإن استمرار عدم توفر الأدوية المناسبة بتكلفة ميسورة، وبخاصة العلاج من الدرجتين الثانية والثالثة، لا يزال يعوق إمكانية الحصول على الأدوية، بجانب التوزيع الجغرافي غير المتساوي للخدمات الصحية. وأخيراً، اعترف بضرورة توفير حوافز للبحث والتطوير في مجال الأدوية واللقاحات وأدوات التشخيص الجديدة لفيروس نقص المناعة البشرية والسل والملاريا، باعتبارها أمراً لا بد منه لإنقاذ المزيد من الأرواح.

(٤) تقرير منظمة الصحة العالمية لعام ٢٠٠٧، "مكافحة السل على الصعيد العالمي: الترصد والتخطيط والتمويل"، WHO/HTM/TB/2007.376.

المحتويات

الصفحة	الفقرات
٥	٢-١ المقدمة
٥	٢٤-٣ أولاً- المساهمات المقدمة من الدول
١١	٣٠-٢٥ ثانياً- المساهمات المقدمة من هيئات الأمم المتحدة
١١	٢٦-٢٥ ألف - المفوضية السامية لحقوق الإنسان
١٢	٢٨-٢٧ باء - منظمة الصحة العالمية
١٢	٣٠-٢٩ جيم - منظمة التجارة العالمية
١٣	٣٥-٣١ ثالثاً- المساهمات المقدمة من المنظمات غير الحكومية

مقدمة

١- أقر مجلس حقوق الإنسان في مقرره ١٠٧/٢ بأن إتاحة إمكانية التداوي في سياق جوائح كفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا هي أحد العناصر الأساسية في التوصل تدريجياً إلى الأعمال التام لحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية. وطلب من المجلس من الأمين العام أن يلتمس تعليقات الحكومات وأجهزة الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية بشأن ما اتخذته من خطوات لتعزيز المقرر وتنفيذه، بحسب الاقتضاء، وأن يقدم تقريراً في هذا الشأن إلى المجلس في أية دورة بعد دورته الرابعة.

٢- ويلخص هذا التقرير الردود الواردة من حكومات الأرجنتين، وإسبانيا، وألبانيا، وألمانيا، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وتايلند، والسلفادور، وقطر، وكرواتيا، وكندا، وكوبا، والمغرب، والمكسيك، واليونان، بالإضافة إلى ردود مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة التجارة العالمية. كما وردت مساهمات من الرابطة السويسرية للمعلومات المتعلقة بالإيدز، ومؤسسة كاريتاس الدولية، وتجمع حقوق الإنسان. والردود الكاملة متاحة لدى الأمانة للاطلاع عليها.

أولاً - المساهمات المقدمة من الدول

٣- قدمت حكومة ألبانيا تقريراً عن الجهود التي تبذلها لحماية الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، بما في ذلك السياسات والتشريعات المختلفة. وقد لوحظت زيادة في انتشار الإصابة بالفيروس، إذ سُجّلت ٣٢ حالة جديدة حتى آب/أغسطس ٢٠٠٧ من مجموع الحالات البالغة ٢٤٣ حالة. وهناك ٥٠٠ حالة إصابة جديدة بالسل في عام ٢٠٠٦، مع وجود تفاوتات إقليمية في الوبائيات. وقد أحرز نجاح في علاج أكثر من ٨٥ في المائة من الإصابات الجديدة بالسل، ومن المتوقع أن يحسّن التمويل المقدم من الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا (الصندوق العالمي) الوقاية من مرض السل وعلاجه.

٤- وأشارت حكومة الأرجنتين إلى التطورات في مجال الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة وإلى فائدة المرونة التي يتيحها لإصدار التراخيص الإجبارية. وكذلك وردت الإشارة إلى قرار المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية المؤرخ ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٣ الذي يجيز للأعضاء استيراد المنتجات الصيدلانية المحمية ببراءة اختراع أو المصنوعة عن طريق عملية محمية ببراءة اختراع، بوصفه آلية مفيدة لتيسير عملية الحصول على الأدوية. وقد أدت الأرجنتين دوراً نشطاً في هذه المفاوضات، كما أنها تدرس حالياً مسألة التصديق على قرار المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية. وفيما يتعلق بالفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالصحة العامة والابتكار والملكية الفكرية، التابع لمنظمة الصحة العالمية، شاركت الحكومة في المناقشات الإقليمية المتصلة بتطوير الاستراتيجية العالمية للفريق العامل. كما قدمت الأرجنتين معلومات عن حقوق الإنسان فيما يتصل بالصحة وأولوية الحق في الصحة على المصالح التجارية.

٥- وفي أيار/مايو ٢٠٠٦، وقعت الأرجنتين، مع تسعة من بلدان أمريكا اللاتينية، إعلاناً بشأن الملكية الفكرية، وإتاحة الحصول على الدواء، والصحة العامة، أكدت فيه تلك البلدان مجدداً التزامها بتنفيذ إعلان

الدوحة، وبخاصة قرار المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية. وتؤيد الأرجنتين كذلك الإعلان العالمي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بشأن أخلاقيات البيولوجيا وحقوق الإنسان، بما في ذلك مبادئ الاحترام الكامل لكرامة الإنسان وأولوية رفاه الفرد على مصلحة العلم أو المجتمع.

٦- وذكرت حكومة البوسنة والهرسك أن التداوي فيما يخص فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل متاح بالكامل مجاناً ومكفول لمن يحتاجون إليه كما أن مرض الملاريا قد استُئصل من البلد. والتداوي لمن تُشخص إصابته بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تموله صناديق التأمين الصحي. وقد أُمّن الدعم الإضافي المقدم من الصندوق العالمي شراء معدات لاختبار القياس الليمفاوي CD4 واختبار قياس الحمولة الفيروسية (تفاعل البوليميريز المتسلسل). أما علاج فيروس نقص المناعة البشرية الخاص بالأطفال فلم يتم تأمينه، بسبب قلة الإصابة بالفيروس وسط الأطفال.

٧- وسوف تسهم حكومة كندا، عن طريق مبادرتها الخاصة بالنظم الصحية في أفريقيا، بمبلغ ٤٥٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة خلال العقد القادم لدعم الجهود التي تقودها البلدان الإفريقية لتقوية نظمها الصحية، وتحسين النتائج الصحية، وإحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقد دعمت كندا جهود بلدان غرب أفريقيا الرامية إلى تطوير استراتيجيات جديدة لتحسين إمكانية الحصول على الأدوية والاستفادة من المرونة التي يتيحها الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة. كما أن الحكومة، التي تحتل المرتبة السابعة بين المانحين للصندوق العالمي، تدعم أيضاً المبادرات التي تهدف مباشرة إلى توفير الأدوية و/أو اللقاحات للبلدان النامية. وتدعم الحكومة كذلك منظمات مثل الصليب الأحمر الكندي، والتحالف العالمي أجل توفير اللقاحات والتحصين، والمبادرة الكندية الدولية للتحصين، ومبادرة المغذيات الدقيقة، والمرفق العالمي لإنتاج دواء السل، والالتزامات المسبقة للسوق، ووكالات الأمم المتحدة، وذلك من أجل: الوقاية من الملاريا ومكافحتها عن طريق توزيع المبيدات الحشرية والناموسيات؛ وتوفير اللقاحات الجديدة واللقاحات غير المستخدمة بدرجة كافية؛ وتحصين الأطفال؛ والقضاء على نقص المغذيات الدقيقة لدى الأطفال والنساء؛ وتطوير لقاحات لفيروس نقص المناعة البشرية تكون مأمونة وفعالة وذات تكلفة ميسورة ومتاحة للجميع؛ وتوفير الأدوية المنقذة للحياة لـ ١٠ ملايين مريض بالسل؛ وتعجيل تطوير لقاح فعال لمرض ذات الرئة للبلدان النامية. وفي عام ٢٠٠٧، أعلنت الحكومة مبادرة "لإنقاذ مليون روح" لتمويل تدريب ٤٠.٠٠٠ موظف من موظفي الصحة، وتوفير العلاج المنقذ للحياة للأمهات والأطفال المصابين بالملاريا والحصبة وسوء التغذية.

٨- ومن أجل تيسير عملية الحصول على الدواء، أقرت حكومة كندا حافزاً ضريبياً جديداً لتشجيع مصنعي المستحضرات الصيدلانية على التبرع بالأدوية للبلدان النامية. وفي عام ٢٠٠٥، دخل النظام الكندي الخاص بالحصول على الدواء حيز النفاذ وعُدل بموجبه قانون براءات الاختراع. وقد مكن هذا الإجراء التشريعي مصنعي المستحضرات الصيدلانية الكنديين من طلب تراخيص إجبارية لتصدير بديل أقل تكلفة للمنتجات الصيدلانية المحمية ببراءات اختراع إلى البلدان النامية أو أقل البلدان نمواً التي ليس بمقدورها تصنيع هذه المنتجات بنفسها. وقد منح النظام المذكور مؤخراً الإذن بتصدير دواء مركب ثلاثي ذي جرعة ثابتة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز إلى أحد البلدان النامية.

٩- وأشارت كرواتيا إلى أن لديها نظام مركزي لرعاية الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والذين يتلقون العلاج بمركز فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بالمستشفى الجامعي للأمراض المعدية في زغرب. ومضادات فيروسات النسخ العكسي التالية متوفرة بالمركز: زيدوفودين، ولاميفودين، وعلاج مركب من زيدوفودين ولاميفودين، وستافودين، وديدانوزين، وأباكافير، ونيفيرابين، وإيفافيريتز، وإيندينافير، ولوبينافير/ريتونافير. ومضادات فيروسات النسخ العكسي تُقدم مجاناً عن طريق النظام الوطني للتأمين الصحي الذي يشمل الجميع. ويبلغ متوسط التكلفة الشهرية لمضادات فيروسات النسخ العكسي للمريض الواحد نحو ٩٥٠ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة. وبدعم من الصندوق العالمي، أنشئ، في حزيران/يونيه ٢٠٠٥ بالمستشفى الجامعي، مركز للمرضى الخارجيين المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، يقدم أيضاً الدعم النفسي - الاجتماعي بوصفه جزءاً لا يتجزأ من الرعاية الصحية. ويوجد حالياً بالمركز ٤١٦ مريضاً، من بينهم ٣٤٢ مريضاً يتلقون العلاج بمضادات فيروسات النسخ العكسي.

١٠- وتتعرف كوبا بأهمية التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية بوصفه واحداً من حقوق الإنسان الأساسية. وتضمن الحكومة حصول الجميع على علاج لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا. ويبلغ معدل انتشار الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية في كوبا ٠,٠٩ في المائة (من بين أدنى المعدلات في الأمريكتين)، ويبلغ عدد المصابين بالفيروس حالياً ٧ ٢٠٤ أشخاص. وكوبا، بحكم تجربتها الطويلة في تصنيع الأدوية التي لا تحمل علامات تجارية، تنتج حالياً ستة أدوية من مضادات فيروسات النسخ العكسي. ويمكن هذا من توفير العلاج المجاني لـ ٢ ٩٢٩ شخصاً، بما في ذلك ما يخص الوقاية من انتقال المرض من الأم إلى الطفل. وفي عام ٢٠٠٧، احتفلت كوبا بمرور ٤٠ عاماً على القضاء على الملاريا، وفي عام ٢٠٠٦، نجحت في خفض معدل انتشار مرض السل إلى ٦,٤ في كل ١٠٠ ٠٠٠، مقترية بذلك من المؤشر الذي حددته منظمة الصحة العالمية وهو ٥ في كل ١٠٠ ٠٠٠ للقول بأن المرض قد قُضي عليه ولم يعد مشكلة صحية.

١١- وفيما يتعلق بتوفر إمكانية التداوي من مرض السل، تنتهج حكومة السلفادور سياسة توزيع الأدوية مجاناً للجميع دون تمييز عن طريق النظام الصحي الوطني. وقد وُضعت استراتيجية وطنية للعلاج بمضادات فيروسات النسخ العكسي في عام ٢٠٠١، ويستفيد منها ٢٠٠ ٤ مريض (بزيادة عن الرقم في البداية وهو ٧٣ مريضاً). أما الخدمات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز فقد وزعت على ١٦ مركزاً صحياً. كما تحسنت مرافق توفير إمكانية إجراء الفحص المجاني الطوعي، والعيادات المتنقلة في المناطق الريفية، الأمر الذي خفض معدلات الوفيات وسمح بالتعرف على الإصابات الجديدة بالفيروس.

١٢- وأكدت حكومة ألمانيا أهمية التعاون الدولي لضمان حصول الكافة على الرعاية الصحية، وبخاصة لمكافحة جوائح مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا. وسلطت الحكومة الضوء على إعلان الجمعية العامة المعني بالالتزام المتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) مع التأكيد على الحاجة إلى خفض تكلفة العلاج. وتعطي ألمانيا أولوية قصوى لمسألة الحصول على الأدوية الفعالة لعلاج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا، وقد أولتها اهتماماً خاصاً عن طريق: دعمها في مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن إدراج أنظمة عادلة في القانون التجاري بغية تيسير الحصول على الأدوية المنقذة للحياة؛ ومشاركتها النشطة في الفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالصحة العامة والابتكار والملكية الفكرية، التابع

لمنظمة الصحة العالمية، حيث دعت إلى تقديم حوافز للبحث والابتكار في مجال الأمراض المهملة مثل الملاريا، ودعمت تطوير لقاحات وأدوية أخرى. وتشارك ألمانيا كذلك في شراكة البلدان الأوروبية والبلدان النامية المتعلقة بالتجارب السريرية، وفي شبكة الهياكل الأساسية الأوروبية للبحوث السريرية بهدف تعزيز تطوير بدائل علاجية جديدة لمكافحة الإيدز والملاريا والسل في البلدان النامية. وأطلقت ألمانيا، في أثناء رئاستها الاتحاد الأوروبي، مبادرة، لعلاج مرض الإيدز من أجل تفاوض الدول الأعضاء في الاتحاد وشركات المستحضرات الصيدلانية بشأن تحديد أسعار لكل بلد فيما يخص العلاج في الاتحاد الأوروبي. وتدرس الحكومة حالياً إمكانية توسيع هذه المبادرة لتشمل بلداناً من خارج الاتحاد. وبالإضافة إلى ذلك، تقدم ألمانيا التمويل لمشروعات في أوروبا الشرقية هدفها تحسين فرص الحصول على الرعاية الوقائية والعلاج والرعاية الصحية.

١٣- وبالرغم من أن اليونان ليست من البلدان التي تمثل فيها الملاريا خطراً شديداً، فإن عقاقير مكافحة المرض ووسائل الفحص متوفرة مجاناً. ولدى الحكومة برنامج وطني للتحصين يهدف إلى الحد من انتشار مرض السل ومكافحته، كما تضمن الحكومة توفير الإمدادات الكافية من التوبركولين ولقاح بي.سي.جي. وتجري فحوص مرض السل ويُقدم العلاج والرعاية مجاناً. ويغطي التأمين الصحي للمريض عادة تكلفة أدوية فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأتخذت تدابير خاصة لتيسير الحصول على العلاج بمضادات فيروسات النسخ العكسي للمهاجرين بصورة غير قانونية أو المهاجرين الذين لا يشملهم التأمين الصحي.

١٤- وتسلم حكومة المكسيك بأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من قضايا الصحة العامة والأمن القومي. وفي عام ٢٠٠٠، أُطلق برنامج وطني لإتاحة حصول الجميع تدريجياً على مضادات فيروسات النسخ العكسي - وتحقق الهدف المنشود بحلول عام ٢٠٠٣. وقد نُظمت أيضاً في أثناء هذه الفترة حملات للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية، شملت حملات ضد الوصم والتمييز. وزاد كذلك الإنفاق الحكومي بدرجة كبيرة وأنفق مبلغ ٦٠ مليون بيزو على شراء مضادات فيروسات النسخ العكسي التي شملت ١٠٠٠ شخص. ويعني الاستثمار في توفير الأدوية، للأشخاص الذين لا يشملهم الضمان الاجتماعي، السماح بعلاج ٢١٠٠٠ شخص بحلول عام ٢٠٠٧.

١٥- ومنذ عام ٢٠٠٠، قدمت المكسيك أيضاً رعاية صحية شاملة وجيدة إلى المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وقد زاد عدد المرافق الخاصة بمرضى فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز إلى ١٠٢ مرفق. وبين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٦، تم تشييد ٥٢ مركزاً وتزويدها بالمعدات اللازمة للمرضى الخارجيين بهدف توفير الوقاية والعلاج فيما يتصل بمرض الإيدز. وحُصص الجزء الأكبر من الميزانية للتدواي بمضادات فيروسات النسخ العكسي. ولا يعود السبب في ذلك إلى زيادة الطلب من الأشخاص المحتاجين للتداوي فحسب، بل كذلك لأن حقوق الملكية الفكرية ساعدت صناعات المستحضرات الصيدلانية على إبقاء الأسعار عند مستويات تشكل خطراً شديداً على الحق في الصحة. ولا تستطيع المكسيك الحصول على أدوية بلا علامات تجارية وموثوق في جودتها، وبالتالي تستمر في استكشاف وسائل أخرى لتمويل الأدوية اللازمة لمكافحة جوائح مثل الإيدز والسل.

١٦- وقدمت حكومة المغرب في ردها سرداً موجزاً لجهودها الرامية إلى تيسير حصول المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية على العلاج. وقد شملت النقاط البارزة إلغاء الضرائب على مضادات فيروسات النسخ العكسي، وخفض بنسبة ٦٠ في المائة في تكلفة أدوية خمس شركات للمستحضرات الصيدلانية تنتج مضادات فيروسات النسخ العكسي في عام ٢٠٠١، وإنشاء قسم الأمراض المعدية في المركز الاستشفائي الجامعي ابن رشد في عام

٢٠٠٢، وبدء العلاج الثلاثي لفيروس نقص المناعة البشرية في عام ٢٠٠٣، وتوزيع معدات اختبار القياس الليمفاوي CD4 على ستة مناطق في عام ٢٠٠٤. ويشكل توفير فرص الحصول على العلاج بمضادات فيروسات النسخ العكسي لمن يحتاجون إليه جزءاً من خطة المغرب الاستراتيجية الوطنية المتصلة بالتصدي لمرض الإيدز (٢٠٠٧-٢٠١١) مع إعطاء الاعتبار الواجب لاحتياجات المهاجرين الأجانب. وحالياً تُنظَّم الدورات الإعلامية ويُقدَّم العلاج والرعاية مجاناً ويشملان علاج حالات العدوى الانتهازية. وقد زاد الإنفاق الحكومي لشراء مضادات فيروسات النسخ العكسي بصورة مطردة عبر السنين وكمله التمويل الذي يقدمه الصندوق العالمي. وسيصبح الدعم النفسي - الاجتماعي متاحاً في المستقبل. وعلاج الملاريا متوفر مجاناً ووفقاً لتوصيات منظمة الصحة العالمية. وترى الحكومة أن تعزيز معايير الملكية الفكرية سيؤدي، في الأجلين المتوسط والطويل، إلى خلق احتكارات وزيادة في أسعار الأدوية. والحكومة، بتوجيهها النظر إلى هذه المشكلة العالمية، تحث الدول على إيجاد حل شامل لها.

١٧- وقدمت حكومة بولندا تفاصيل عن جهودها للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والملاريا والسل. ويُقدر أن عدد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية في بولندا يتراوح ما بين ٢٥ ٠٠٠ و ٣٠ ٠٠٠ مصاب. ومنذ عام ١٩٨٥ بلغ عدد حالات فيروس نقص المناعة البشرية المسجلة ٢٥٩ ١١ حالة، نصفها من الذين يتعاطون المخدرات عن طريق الحقن، مع حدوث زيادة كبيرة في انتقال العدوى عن طريق الاتصال الجنسي بين الجنسين. وقد انخفض عدد الوفيات بسبب المرض عبر السنين بفضل توفر العلاج المجاني بمضادات فيروسات النسخ العكسي منذ عام ١٩٩٦. ويبلغ مؤشر إمكانية الحصول على العلاج بمضادات فيروسات النسخ العكسي ٧٧ في المائة، وهو ما يجعله مستوف للمعايير الأوروبية. وتشمل الرعاية الصحية دورات إعلامية لتحسين التزام المرضى بالعلاج، كما يمكن استيراد الأدوية الأساسية في حالة عدم توفرها في بولندا. ولا توجد فئات اجتماعية تعاني من التمييز من حيث الحصول على العلاج، كما، أن تحسن الرعاية الخاصة بالصحة الإنجابية خفض حالات انتقال المرض من الأمهات إلى الأطفال. وتلقى سنوياً ١٢٠ امرأة من الحوامل المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية العلاج بمضادات فيروسات النسخ العكسي لهن ولأطفالهن، ويبلغ الإنفاق السنوي على هذه الرعاية ١,٣ مليون دولار. وفي عام ٢٠٠٦، أطلق المركز الوطني لمرض الإيدز برنامجاً للاكتشاف المبكر لفيروس نقص المناعة البشرية لدى الحوامل على أساس طوعي. والغرض من هذا البرنامج هو خفض عدد حالات انتقال المرض من الأمهات إلى أطفالهن، وزيادة فرص الحصول على الوقاية والعلاج، وتحسين جودة الرعاية. وفيما يتعلق بالمصابين بالفيروس من المدمنين على تعاطي المخدرات، وُفر علاج الميثادون البديل منذ عام ١٩٩٧.

١٨- ووسائل الوقاية والعلاج لمرض السل متوفرة مجاناً للمواطنين البولنديين والأجانب واللاجئين. والأشخاص المصابون بعدوى متزامنة السل ونقص المناعة البشرية يحصلون مجاناً على علاج السل والعلاج بمضادات فيروسات النسخ العكسي. وقد حُدد السجناء ضمن الفئات الأكثر عرضة للخطر والتي تحصل أيضاً على علاج السل.

١٩- وأشارت حكومة إسبانيا إلى أن مسألة تحسين إمكانية حصول المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية على الرعاية الصحية قد تناولتها قرارات كثيرة اعتمدها جمعية الصحة العالمية، ولكن بعض البلدان لا يزال محروماً بشدة من فوائد العلم. ورَحبت الحكومة بالفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالصحة العامة والابتكار والملكية الفكرية بوصفه خطوة إلى الأمام نحو تحقيق توافق آراء بين البلدان بشأن كيفية تصحيح الاختلال في الخدمات الصحية بين

البلدان الغنية والفقيرة، على أن تؤخذ في الحسبان أنشطة البحث والتطوير، وقدرة العالم النامي على الابتكار، وحقوق الملكية الفكرية، والتمويل المستدام. وأكدت إسبانيا كذلك أهمية إعلان الألفية في سياق فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بما في ذلك الهدف العالمي الجديد المتمثل في وصول جميع المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز إلى برامج الوقاية والعلاج والمساعدة.

٢٠- ووردت الإشارة إلى قيمة إعلان الدوحة والاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة في تيسير حصول البلدان النامية على أدوية أقل ثمناً عن طريق الاستيراد أو الإنتاج المحلي. ولاحظت الحكومة تنامي توافق الآراء فيما بين البلدان بشأن تعزيز إسهامات القطاعين العام والخاص بغية زيادة وضمان التمويل المستدام. والتزام الحكومة بمضاعفة المساعدة الإنمائية الرسمية في عام ٢٠٠٨ واضح في الخطة الرئيسية للتعاون الإسباني، وهو يركز على مبادئ العدالة وحصول الكافة على الخدمات الصحية الأساسية.

٢١- وترى حكومة تايلند أن تحسين إمكانية الحصول على الرعاية الصحية، بالتركيز على الفقراء وكبار السن والمعوقين، يُعتبر من الأولويات. فمنذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، وفرت إمكانية الحصول على العلاج بمضادات فيروسات النسخ العكسي والرعاية المرتبطة به لجميع المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية الذين يقل لديهم القياس لليمفاوي CD4 عن ٢٠٠. وبالإضافة إلى ذلك، زادت الحكومة ميزانيتها الوطنية للرعاية الصحية، بنسبة تتجاوز ٣٦ في المائة لعلاج المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية ومرضى الإيدز. واستعمال الحكومة لسرعات الاختراع هو أيضاً وسيلة حاسمة لضمان الحصول على الأدوية، وبخاصة مضادات فيروسات النسخ العكسي من الدرجة الثانية وهي أدوية باهظة التكلفة وبتزايد الطلب عليها. ووفقاً للقانون الوطني للأمن الصحي لعام ٢٠٠٢، الذي ينص على حصول الكافة على جميع الأدوية، أعلنت الحكومة عزمها على تطبيق نظام الترخيص الإجمالي لعقار "إيفافيريتز" (من مضادات فيروسات النسخ العكسي من الدرجة الأولى) في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦؛ و"لوبينافير" و"ريتونافير" (من مضادات فيروسات النسخ العكسي من الدرجة الثانية) و"كلوبيدوغريل" في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. وتسبب فيروس نقص المناعة البشرية في زيادة الإصابات بالسل في تايلند. ويتاح العلاج والحصول على الأدوية مجاناً، وبصنع الأدوية من الدرجة الثانية للمرضى المصابين بسلالات فيروسية مقاومة للعلاج. وتتاح للمرضى كذلك، حسب الاقتضاء، إمكانية الحصول على أدوية الملاريا والناموسيات بالمجان.

٢٢- وأشارت تايلند، فيما يخص الفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالصحة العامة والابتكار والملكية الفكرية، التابع لمنظمة الصحة العالمية، إلى أنه بالرغم من أن نتائج دورة الفريق العامل الثانية لم تُحدّد حتى الآن، ثمة اتفاق عام على أن الغرض الرئيسي للفريق هو تعزيز الابتكار والبحث والتطوير فيما يتصل بالأمراض المهملة، مع التركيز على الأمراض من النوعين الثاني والثالث، وتعزيز إمكانية الحصول على جميع الأدوية. وأكدت تايلند على الحاجة إلى أن يعمل جميع أصحاب المصلحة معاً بغية تحسين تقديم جميع المنتجات الصحية والخدمات الطبية، والتغلب فعلياً على الحواجز التي تعترض إمكانية الحصول على الأدوية.

٢٣- ورأت حكومة تايلند أن نطاق هذا التقرير ينبغي أن يشمل أهمية تعزيز الابتكار والبحث والتطوير فيما يتصل بالأمراض المهملة، مع التركيز على الأمراض من النوعين الثاني والثالث؛ وتعزيز فرص التداوي للجميع، بما في ذلك التشخيص والرعاية والعلاج، وتوفير الأجهزة الطبية والمنتجات الصحية. كما سلط الضوء كذلك على الحاجة إلى آلية تمويل مبتكرة تكون مستدامة، وتتسم بالشفافية وتخضع للمساءلة. ورئي أيضاً أنه ينبغي ألا تكون

حقوق الملكية الفكرية عائقاً أمام إمكانية التداوي، والبحث المتصل بالصحة، ونقل التكنولوجيا. فحصول الجميع على الأدوية يتطلب زيادة وفعالية تطبيق الآليات القائمة مثل المرونة التي يوفرها الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة وإعلان الدوحة. وينبغي دعم تطبيق وإدارة الملكية الفكرية على نحو يحقق أقصى قدر من الابتكار المتصل بالصحة، وبخاصة لتلبية احتياجات البحث والتطوير لدى البلدان النامية، ويحمي الصحة العامة وإمكانية حصول الكافة على المنتجات الصحية.

٢٤- وأشارت دولة قطر إلى إجراء تشخيص سنوي لـ ٣٠٠ حالة سل نشط و١٩٨ حالة ملاريا، ومن ٥ إلى ٧ حالات لفيروس نقص المناعة البشرية. وعلاج هذه الأمراض متوفر ويمكن لجميع المواطنين والمغتربين الحصول عليه بيسر وبجائناً. وإمدادات التداوي بمضادات فيروسات النسخ العكسي لا تنقطع عادة. كما أن علاج السل، من الدرجتين الأولى والثانية، متوفر مجاناً لجميع المرضى. وبالرغم من أن قطر خالية من وباء الملاريا، فإن أدوية الملاريا متاحة ومتيسرة لمن يحتاج إليها من المرضى بالمستشفيات أو خارجها.

ثانياً - المساهمات المقدمة من هيئات الأمم المتحدة

ألف - المفوضية السامية لحقوق الإنسان

٢٥- تواصل مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان التصدي لمسألة توفير الوقاية والعلاج والرعاية والدعم فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز باعتبارها من مسائل حقوق الإنسان التي تندرج ضمن الإطار العام للحق في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية. وبالتعاون مع الوكالات والبرامج الأخرى للأمم المتحدة، تستخدم المبادئ الدولية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وحقوق الإنسان كأداة للدعوة وللتوجيه بشأن تنفيذ استجابة قائمة على الحقوق فيما يخص الجائحة. وتواصل هيئات معاهدات حقوق الإنسان والإجراءات الخاصة توجيه الانتباه إلى المسائل المتعلقة بالحصول على أدوية فيروس نقص المناعة البشرية في الملاحظات الختامية المقدمة للدول الأطراف وفي التقارير والرسائل الصادرة عن الإجراءات الخاصة. وأشار المقرر الخاص المعني بالحق في الصحة، في تقريره إلى الجمعية العامة (A/61/338)، إلى أن السياسات والقواعد والمؤسسات الوطنية والدولية القائمة تتسبب في حالات حرمان وعدم مساواة واسعة النطاق فيما يخص الحصول على الأدوية. وتتوقف مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرها من الأمراض على تحسين فرص الحصول على الأدوية. ويشمل هذا الاستفادة من المرونة التي يوفرها الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة؛ وتطوير وتوفير أدوية ولقاحات وأدوات تشخيص جديدة للأمراض في البلدان النامية؛ وتقديم الحوافز الاقتصادية والمالية والتجارية لتوجيه البحث والتطوير نحو تلبية احتياجات صحية معينة. ويرى المقرر الخاص، أن إمكانية الحصول على الأدوية تعني الأدوية: المتوفرة في كل أنحاء البلد؛ وسهولة المنال من الناحية الاقتصادية؛ والمتاحة بدون تمييز؛ والمصحوبة بالمعلومات التي يسهل فهمها.

٢٦- وتسليماً بالتأثير الكبير لشركات المستحضرات الصيدلانية على قدرة الحكومات على أعمال الحق في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة، شرع المقرر الخاص في عملية إعداد مبادئ توجيهية لشركات المستحضرات الصيدلانية تتعلق بإمكانية الحصول على الأدوية. وستكتمل هذه المبادئ في عام ٢٠٠٨، وستساعد

شركات المستحضرات الصيدلانية على تحسين فهم وأداء، مسؤولياتها المتصلة بالحق في الصحة (المرجع نفسه، الفقرة ٤٢).

باء - منظمة الصحة العالمية

٢٧- تعني الإشارة إلى منظمة الصحة العالمية الفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالصحة العامة والابتكار والملكية الفكرية، المكلف بصياغة مشروع استراتيجية وخطة عمل عالميتين تهدفان إلى عدة أمور من بينها ضمان أساس معزز ومستدام لأنشطة بحث وتطوير أساسية قائمة على الاحتياجات وتخص الأمراض المنتشرة في البلدان النامية بصورة غير متناسبة. وقد عقد الفريق العامل دورته الأولى في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، وبناء على طلب جمعية الصحة العالمية الستين، قدمت منظمة الصحة العالمية الدعم التقني والمتعلق بالسياسات إلى البلدان التي تعتمز الاستفادة من المرونة المتوفرة في الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة وغيره من الاتفاقات الدولية بغية تحسين إمكانية الحصول على المنتجات الصيدلانية.

٢٨- وبناء على طلب الفريق العامل وعقب المناقشات التي دارت في جمعية الصحة العالمية، أعدت الأمانة وثيقة عمل عن الاستراتيجية وخطة العمل العالميتين^(٥). واستمرت المناقشات حول الاستراتيجية وخطة العمل العالميتين في الدورة الثانية^(٦). وحتى الآن، تشمل العناصر الثمانية للاستراتيجية العالمية ما يلي: "تحديد الأولويات في احتياجات البحث والتطوير"، و"تعزيز البحث والتطوير"، و"بناء القدرة على الابتكار وتحسينها"، و"نقل التكنولوجيا"، و"إدارة شؤون الملكية الفكرية"، و"تحسين التسليم والإتاحة"، و"توفير آليات للتمويل المستدام"، وإنشاء نظم للرصد والتبليغ". وبالإضافة إلى ذلك، اقترح أيضاً اتخاذ إجراءات معينة تتصل برصد تأثير حقوق الملكية الفكرية على الابتكار وفرص الحصول على الأدوية. وأجريت مشاورات حول محتوى الاستراتيجية العالمية خلال آب/أغسطس، وأيلول/سبتمبر، وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ لاستطلاع الآراء بشأن المقترحات المتعلقة بأنشطة البحث والتطوير، بما في ذلك آليات الحوافز التي تتناول ربط تكلفة البحث والتطوير بأسعار منتجات الرعاية الصحية^(٧). وفي الدورة الثانية للفريق العامل، المعقودة في الفترة من ٥ إلى ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، نظرت أفرقة الصياغة في جميع عناصر الاستراتيجية العالمية. وستدعو منظمة الصحة العالمية لاجتماع إضافي لإكمال هذه العملية في أوائل عام ٢٠٠٨. ومن المقرر تقديم المشروع النهائي للاستراتيجية وخطة العمل العالميتين في جمعية الصحة العالمية الحادية والستين، التي ستعقد في أيار/مايو ٢٠٠٨.

جيم - منظمة التجارة العالمية

٢٩- أشارت منظمة التجارة العالمية إلى جهودها الرامية إلى ضمان إدراج قواعد المنظمة المتصلة بالملكية الفكرية، حسبما نص عليه الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، ضمن العمل الدولي والوطني الأوسع فيما يخص إتاحة إمكانية التداوي في سياق جوائح مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل

(٥) الوثيقة A/PHI/IGWG/2/2 الصادرة في ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٧.

(٦) الوثيقة A/PHI/IGWG/2/3 الصادرة في ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٧.

(٧) الوثيقة A/PHI/IGWG/INF.DOC/7.

والملايا. ووجهت الانتباه إلى المؤتمر الوزاري الرابع للمنظمة الذي عُقد في الدوحة في عام ٢٠٠١ واعتماده إعلاناً خاصاً بالاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والصحة العامة، ويؤيد حق أعضاء المنظمة في حماية الصحة العامة تعزيز فرص حصول الجميع على الأدوية. وبموجب الإعلان الوزاري، اعتمد المجلس العام للمنظمة، في آب/أغسطس ٢٠٠٣، قراراً يعفي البلدان من الالتزامات المحددة في ذلك الاتفاق، ويسر بالتالي للبلدان التي لا تملك قدرة تصنيعية كافية الحصول على بدائل أقل تكلفة للأدوية التي تجميها براءات اختراع. ودعا القرار الصادر في آب/أغسطس ٢٠٠٣ مجلس الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة إلى إعداد تعديل على الاتفاق يجل محل قرار الإعفاء. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، اعتمد المجلس العام بروتوكولاً يعدل الاتفاق. وسيدخل البروتوكول حيز النفاذ عند موافقة ثلثي أعضاء منظمة التجارة العالمية عليه.

٣٠- وتواصل منظمة التجارة العالمية تنظيم أنشطة بناء القدرات في جنيف وفي البلدان النامية فيما يخص جوانب الاتفاق المتصلة بالصحة العامة، بهدف ضمان حصول البلدان النامية على المعلومات الضرورية لاستعمال المرونة التي يوفرها الاتفاق.

ثالثاً - المساهمات المقدمة من المنظمات غير الحكومية

٣١- قدمت الرابطة السويسرية للمعلومات المتعلقة بالإيدز معلومات عن الحصول على الأدوية في جنوب كينغو في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وذلك إلحاقاً لمشروع تظلم به لتقديم المشورة والفحص الطوعيين. وأشارت الرابطة إلى أن ١ ٥٠٠ شخص في بوكافو وموينغا بحاجة إلى العلاج بمضادات فيروسات النسخ العكسي. غير أن إمكانية الحصول على العلاج محدودة وباهظة التكلفة.

٣٢- وقدمت شركة "كاريتاس العالمية" معلومات عن إتاحة الحصول للأدوية للأطفال المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية. وأشارت إلى أنه في حين تحصل أعداد متزايدة من البالغين على الأدوية المنقذة للحياة، فإن عدداً أقل بكثير من الأطفال يحصل على العلاج بمضادات فيروسات النسخ العكسي الخاصة بالأطفال. وتشمل التحديات الحالية ما يلي: عدم توفر البحث والتطوير في مجال الفحوص التشخيصية والعلاج المكيف لاستعمال الأطفال؛ وعدم كفاية القدرة على جلب الأدوية وتقديمها؛ والتكلفة غير الميسورة للعلاج بمضادات النسخ العكسي الخاص بالأطفال؛ وقلة عدد المهنيين واسعي الاطلاع والمدرين في مجال تقديم الرعاية الصحية والملمين بالاستعمال السليم للأدوية الخاصة بالأطفال، والذين يضمنون الالتزام ببرامج العلاج؛ وضعف النظم الصحية؛ والافتقار إلى المعلومات العلمية.

٣٣- ويكتشف فيروس نقص المناعة البشرية في كثير من الأحيان لدى الأطفال بعد فوات الأوان لبدء العلاج. والفحص المستعمل لكشف الأجسام المضادة للفيروس لا يسفر عن نتائج موثوقة بالنسبة للأطفال دون سن ١٨ شهراً. ومن أجل كشف الفيروس لدى الأطفال دون هذه السن، يتطلب الأمر إجراء فحوص فيروسية (مثل تفاعل البوليميريز المتسلسل)، ولكن هذه الطريقة مكلفة وتتطلب معدات مختبرية متطورة وموظفين مدرين. وعلاوة على ذلك، فإن هذه التكنولوجيا غير مأذون بها عادة لتشخيص الفيروس لدى الأطفال. وعند توفر العلاج، فإن الكثير من مضادات فيروسات النسخ العكسي المستعملة لعلاج البالغين لا توجد منها مستحضرات تناسب الأطفال، ولا سيما المركبات ثابتة الجرعة للأطفال دون سن ١٢ عاماً. وفي المناطق المنخفضة الدخل كثيراً ما تُعدل

مضادات فيروسات النسخ العكسي الخاصة بالبالغين (تُسحق أو تُكسر) لاستعمالها في حالة الأطفال. وينطوي ذلك على خطر زيادة الجرعة أو نقصها عن المطلوب، وهو ما يجعل أدوية الأطفال مأمونة بدرجة أقل من أدوية البالغين.

٣٤- ووردت الإشارة إلى تقرير أعدته منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ويشير إلى أن تكلفة مضادات فيروسات النسخ العكسي للطفل في بلد فقير تُقدر بـ ٢٠٠ دولار سنوياً، مقارنة بـ ١٣٠ دولاراً للشخص البالغ. وحصول الأطفال على أدوية الدرجة الثانية أكثر صعوبة؛ فهي أعلى تكلفة من أدوية الدرجة الأولى لأنه لا توجد في معظم الأحيان بدائل لها من الأدوية التي لا تحمل علامات تجارية. وتوجد سوق للعلاج بمضادات فيروسات النسخ العكسي للأطفال بصورة رئيسية في البلدان المنخفضة الدخل لأن عدد الأطفال المولودين بالفيروس أقل نسبياً في البلدان الأعلى دخلاً. وما تزال شركات المستحضرات الصيدلانية راغبة عن الاضطلاع بالبحث والتطوير في مجال أدوية الأطفال المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية.

٣٥- وقدم تجمع حقوق الإنسان معلومات عن التحديات التي تعترض ضمان حصول الجميع على الأدوية في البرازيل. وبالرغم من أن البرازيل قادرة على أن تنتج محلياً أدوية بديلة لا تحمل علامات تجارية، وبالرغم من إجازتها قانوناً يكفل فرص الحصول على العلاج، بما في ذلك مضادات فيروسات النسخ العكسي وأدوية العدوى الانتهازية، فإن زيادة تكلفة العلاج فيما يتعلق بالأدوية الأحدث تظل من التحديات بسبب قوانين براءات الاختراع. ورأت هذه المنظمة غير الحكومية أن نجاح البرازيل في ضمان توفير فرص العلاج لفيروس نقص المناعة البشرية للجميع عائد إلى: الدعم القوي من المجتمع المدني في تأمين التراخيص الإجبارية؛ والتزام الحكومة بإتاحة التمتع بالصحة والحصول على العلاج للجميع؛ ووجود سوابق لنجاح التراخيص الإجبارية؛ ووجود أكثر من دواء مرخص على هذا النحو.

— — — —